الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/١٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

دور النسوية البيئية في تشكيل اتفاقيات المناخ العالمية

The Role of Ecofeminism in Shaping Global Climate Agreements

م.م لمياء جبار عطية
Assist. Lect. Lamia Jabbar Atiyah
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
University of Baghdad -Center for Strategic & International Studies
jabarlameeaa@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص :

يتناول البحث دور النسوية البيئية كإطار نقدي وحركي في إعادة تشكيل اتفاقيات المناخ الدولية، انطلاقًا من فرضية أن السيطرة على الطبيعة واضطهاد المرأة نتاج بنى أبوية ورأسمالية واحدة. ويُظهر كيف نقلت هذه المقاربة النقاش المناخي من التركيز التقني على خفض الانبعاثات إلى مفهوم أوسع للعدالة المناخية يدمج العدالة الجندرية ويتحدى هيمنة الحوكمة الغربية التي تهمش معارف النساء في الجنوب العالمي.

يركز البحث على تأثير الحركة النسوية داخل منظومة الأمم المتحدة وخاصة في اتفاق باريس (٢٠١٥)، موضحًا تحولها من تمثيل رمزي إلى قوة ضغط مؤسسية نجحت في إدراج لغة حقوقية ملزمة وإرساء منهجية "الاستجابة الجندرية" في قضايا التكيّف وبناء القدرات.

كما يقيّم البحث فجوة التطبيق بين الإنجازات الخطابية في النصوص الدولية وبين السياسات الوطنية (NDCs)والتمويل المناخي، بفعل عوائق هيكلية وضعف الميزانيات، مع استمرار المقاربات التقنية التي تتجاهل البعد الاجتماعي. ويخلص إلى أن استدامة الحلول المناخية تتطلب الانتقال من "الاعتراف النصي" بحقوق النساء إلى "إعادة توزيع السلطة المعرفية والمالية" لضمان مشاركة نسوية فاعلة في صياغة الحلول المناخية وتحقيق انتقال عادل وشامل.

الكلمات المفتاحية : النسوية البيئية، العدالة المناخية ،اتفاق باريس للمناخ ، الحوكمة البيئية الدولية، الجندر والسياسات المناخية.

Abstract:

This research explores ecofeminism as both a critical lens and a mobilising framework for restructuring international climate accords. It departs from the premise that the exploitation of the natural world and the subjugation of women are intrinsically linked to shared patriarchal and capitalist genealogies. The study highlights a paradigmatic shift in climate discourse—moving beyond technocratic mitigation strategies toward a holistic "climate justice" framework that internalizes gender justice and decenters Western-centric governance. Crucially, the research analyzes the feminist movement's trajectory within the UN system, specifically highlighting its evolution during the Paris Agreement (2015) from symbolic presence to an institutionalized power capable of securing binding rights-based language and "gender-responsive" mandates. However, the study identifies a persistent "rhetoric-implementation gap" between international declarations, National Determined Contributions (NDCs), and climate finance, exacerbated by systemic constraints and the persistence of socio-blind technical approaches. Ultimately, it argues that genuine climate sustainability necessitates a shift from

mere "nominal recognition" to the "redistribution of epistemic and financial authority," ensuring that feminist praxis is central to a truly just and transformative transition.
Keywords: Ecofeminism, Climate Justice, Gender Justice, Global Environmental Governance ,Climate Transition.

المقدمة :

شهدت العقود الأخيرة تصاعدًا في الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية نتيجة تفاقم آثار التغير المناخي وتدهور النظم البيئية. وفي هذا الإطار برزت النسوية البيئية كمنظور يجمع بين نقد البنى الاجتماعية والسياسية المسببة لعدم المساواة الجندرية وتحليل أبعادها البيئية، مسهمةً في إعادة توجيه النقاشات المناخية نحو إدماج العدالة الجندرية والاعتبارات الاجتماعية في الاتفاقيات الدولية. وتزداد أهمية هذا المنظور مع اتساع الوعي بأن النساء، خصوصًا في المجتمعات الهشة، هن الأكثر تأثرًا والأقدر على قيادة مبادرات التكيف. وعليه، يهدف البحث إلى تحليل دور النسوية البيئية في تشكيل اتفاقيات المناخ، مع التركيز على تأثيرها في أجندة المفاوضات وصياغة النصوص، واتخاذ اتفاق باريس مثالًا تطبيقيًا.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في توضيح دور النسوية البيئية في إدماج العدالة الجندرية داخل اتفاقيات المناخ الدولية، ولا سيما اتفاق باريس ٢٠١٥.

كما يوفر قيمة تطبيقية لصنّاع السياسات عبر كشف الفجوة بين النصوص الحقوقية وآليات التنفيذ المؤسسية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل دور النسوية البيئية في إدماج العدالة الجندرية داخل اتفاقيات المناخ، مع التركيز على اتفاق باريس ٢٠١٥. كما يسعى إلى كشف الفجوة بين النصوص الدولية وآليات التنفيذ الوطنية وتقديم فهم سياسي–مؤسسي لحدود هذا التأثير.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية في وجود فجوة بين الاعتراف الدولي بالعدالة الجندرية في اتفاقيات المناخ وبين ضعف إدماجها في التطبيق الفعلي.

وعليه يُطرح سؤال: كيف أثرت النسوية البيئية في تشكيل اتفاقيات المناخ وما حدود هذا التأثير بين المستوى الدولي والتنفيذي؟

فرضية البحث :

تفترض الدراسة أن النسوية البيئية أسهمت في إدراج لغة جندرية وحقوقية داخل الاتفاقيات المناخية من خلال التأثير في الأجندة التفاوضية.لكن هذا التأثير ما يزال محدودًا على مستوى التنفيذ الوطني بسبب تحديات مالية ومؤسسية ومعرفية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي–الوصفي في تتبع المفاهيم وتطور الخطاب الجندري داخل الحوكمة المناخية الدولية. كما يوظف منهج دراسة الحالة من خلال تحليل اتفاق باريس والوثائق المرافقة له لفحص حدود التأثير النسوي بين النص والتطبيق.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للنظرية النسوية البيئية

تُعد النسوية البيئية إطارًا نظريًا يربط بين أنماط اضطهاد المرأة واستنزاف البيئة بوصفهما نتاجًا لبنى هيمنة اجتماعية واقتصادية وسياسية مترابطة. ومع تصاعد التهديدات المناخية وتحوّل قضايا العدالة البيئية إلى محور تفاوض دولي، برز هذا المدخل بوصفه أداة تفسيرية لفهم عدم المساواة الجندرية داخل الحوكمة البيئية العالمية.وعليه، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والجذور الفكرية للنسوية البيئية بوصفها منظورًا يؤسس لقراءة نقدية لاتفاقيات المناخ وسياسات العدالة الجندرية.

المطلب الأول: المفهوم والجذور الفكرية.

اولًا: تعريف النسوية البيئية:

(Ecofeminism): هي تيار فكري وحركي يربط بين اضطهاد النساء واستغلال الطبيعة، بوصفهما مظهرين متداخلين للبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة على الهيمنة الأبوية والرأسمالية (Warren) 2000, 1–15يفترض هذا التيار أن الأنظمة التي تكرس السيطرة على النساء هي ذاتها التي تكرس السيطرة على البيئة، ما يجعل من النضال النسوي والبيئي مسارين مترابطين. ورغم تعدد التعريفات، إلا أن جوهر النسوية البيئية يتمثل في السعي لتحقيق العدالة البيئية والجندرية معًا، وإعادة النظر في أنماط التنمي التي تتجاهل القيم المجتمعية والرعاية المستدامة للطبيعة. كما تدعو إلى تبني نماذج بديلة للتنمية تقوم على مبدأ التوازن بين الإنسان والبيئة، واحترام التنوع البيولوجي والثقافي، وتعزيز قيم التعاون والرعاية بدلاً من الاستغلال والسيطرة. وتؤكد النسوية البيئية على أن معالجة قضايا البيئة لا يمكن أن تنفصل عن معالجة قضايا المساواة

بين الجنسين، وأن تحقيق الاستدامة البيئية الحقيقية يتطلب تفكيك البنى التي تكرس اللامساواة والهيمنة بكافة أشكالها. (Gaard & Gruen 1993, 1–35)

ثانيًا الجذور الفكرية والتاريخية:

تكون خطاب النسوية البيئية في سبعينيات القرن العشرين عند تلاقي موجتين كبيرتين: الموجة النسوية الثانية وحركات البيئة (مناهضة التسلّح النووي). (Shiva 1988, 38–40) استخدم مصطلح (الإيكوفيمينية) لأول مرة في منتصف السبعينيات للإشارة إلى الربط بين أنماط السيطرة على النساء وأنماط السيطرة على الطبيعة. وقد غذى هذا التشكل حدثان متوازيان، **اولاً:** نقد نسوي للتركيز الحصري على المساواة القانونية/السياسية في التيار النسوي الكلاسيكي؛ فبسبب هذا التركيز أهمل فحص البنية الرمزية والمادية التي تنتج تراتبية (الذكر/الأنثى) و(الثقافة/الطبيعة). **وثانياً:** نقد بيئي لحركات الحفاظ على البيئة التي تعاملت مع (الإنسان) كفئة محايدة جنسانيًّا، فتجاهلت أن التعرض للمخاطر البيئية وتوزيع المنافع/الأعباء ليس متساويًا بين النساء والرجال، ولا بين الطبقات والمجموعات العرقية والمناطق.(Merchant 1980, 1–41)

إلى جانب التنظير، ترسخت (الإيكوفيمينية) عبر حركات شعبية ونزاعات ملموسة حول الأرض والمياه والغابات والسلامة البيئية. نشطت نساء في الاعتصامات ضد اختبارات ال (نفايات نووية)، وفي مبادرات التشجير المجتمعي، وفي الدفاع عن حقوق الأراضي والبذور، وفي تنظيم المجتمعات المتضررة من التلوث الصناعي. هذه الممارسات جعلت من (النسوية البيئية) معرفة متجسدة تربط التحليل بالنشاط المدني وتدخل خبرات النساء اليومية في صلب تعريف المشكلة وحلولها، وتؤكد (النسوية البيئية) أن المشكلات البيئية ليست (تقنية) فقط؛ بل هي نتاج بنى هيمنة تنتج لا مساواة جندرية واجتماعية ومجالية؛ لذلك فإن الطريق إلى استدامة عادلة يمر عبر" إعادة تصميم مؤسسات المعرفة والسياسة والاقتصاد على أسس الرعاية والتعاون والمساءلة، وإشراك الفاعلين المتأثرين وخاصة النساء في تعريف المشكلة وصوغ الحل". بهذا المعنى، تقدم (الإيكوفيمينية) جسرًا تحليليًا وعمليًا بين العدالة الجندرية والعدالة البيئية، وتمنح صانع القرار أدوات لتقييم السياسات والمشروعات من منظور الأثر غير المتكافئ على الفئات والأماكن.(Merchant 1980, 1–41)

ثالثًا: ارتباط النسوية البيئية بحركات العدالة العالمية:

يمكن فهم حضور النسوية البيئية داخل الأطر العالمية الكبرى بوصفه انتقالًا من مجرد خطاب نقدي إلى منظومة عمل وسياسات متراكبة. فمنذ (قمة الأرض) في ريو ١٩٩٢، حين نصت (أجندة ٢١) على ضرورة تمكين النساء وإشراكهن في إدارة الموارد وصنع القرار، أخذت العلاقة بين الجندر والبيئة تتحول إلى التزامٍ معياري داخل منظومة الأمم المتحدة. والذي عزز هذا الالتزام (إعلان بكين) حيث عمل على إدماج المنظور

الجندري في كل السياسات العامة، وهو ما مهد الطريق لتطبيع فكرة أن (العدالة البيئية) لا تنفصل عن (العدالة الجندرية). ومع (اتفاقية باريس) عام ٢٠١٥، انتقل الأمر من الاعتراف المبدئي إلى صياغة التزامات أوضح؛ ففي مقدمة الاتفاقية تاكيد مباشر على المساواة وتمكين النساء، ونص يشدد على أن تكون السياسات مستجيبة للاعتبارات (الجندرية) وتبع ذلك البرنامج العملي المعزز (للجندر) في إطار اتفاقية المناخ، الذي وضع آليات تدريب وتمويل ومؤشرات متابعة، إلى جانب سياسات الجهات الممولة مثل (الصندوق الأخضر للمناخ) الذي اشترط خططا جندرية في المشاريع. (United Nations 1992, Chapter 24, para. 24.1) هذا المسار لم يقتصر على النصوص، بل أثر في مضمون الجهود المناخية نفسها. (فالإيكوفيمينية) أسهمت في توسيع تعريف (الهشاشة) ليشمل عدة نواحي تركز عليها (النسوية البيئية) ومنها "أنماط العمل غير المأجور، وأعباء الرعاية، والفوارق في الحصول على الأرض والمياه والطاقة"، وأظهرت أن آثار الجفاف والفيضانات وارتفاع الأسعار لا تتوزع بالتساوي بين النساء والرجال. ونتيجة لذلك بدأت الدول والمبادرات الأممية تدخل أدوات عملية مثل جمع بيانات مصنفة حسب (النوع الاجتماعي) وتقييمات أثر جندري لمشاريع الطاقة المتجددة والتكيف الزراعي، وتصميم تدخلات تراعي أمان النساء وسبل وصولهن إلى التمويل والتكنولوجيا، مع الاعتراف بمعارف النساء المحليات وسكان المجتمعات الأصلية في إدارة المياه والبذور واستعادة الأنظمة البيئية. كما امتد التأثير إلى قضايا (الانتقال العادل)، حيث طُرحت أسئلة حول توزيع وظائف الاقتصاد الأخضر وتخفيف أعباء الرعاية أثناء تحول الطاقة، وملفات الخسائر والأضرار والنزوح المناخي التي تتطلب حمايةً وخدمات حساسة للجندر.
(MacGregor 2014, 617–633)

ومع أن التنسيق بين الخطاب والتنفيذ لا يخلو من فجوات من قبيل تمثيل رمزي في الوفود مقابل مشاركة فعلية في التفاوض والميزانيات، فإن "ترسيخ العدالة الجندرية داخل عدالة المناخ" جعل الاستجابة العالمية أقدر على تشخيص المخاطر الحقيقية وصوغ حلول أكثر إنصافًا وفاعلية. بهذا المعنى، لا يضيف منظور (النسوية البيئية) طبقةً أخلاقية فحسب؛ بل يعيد تعريف النجاح المناخي، ليس بخفض الانبعاثات فقط، بل بقدرة السياسات على حماية الأجساد والمعايشة والبيئات الهشة، عبر مشاركة متكافئة وتمويل عادل ومعرفة متجسدة تأتي من أرض الواقع.(MacGregor 2014, 617–633)

المطلب الثاني: النسوية البيئية كإطار نقدي للحوكمة البيئية الدولية.

اولًا: النقد الجندري للحوكمة البيئية السائدة:

ترى (النسوية البيئية) أن الحوكمة البيئية العالمية، كما تجسدت في الاتفاقيات والمؤسسات الدولية، تعاني من نزعة أبوية وبنى سلطوية تقصي المرأة أو تقلل من دورها في صنع القرار البيئي؛ فالنماذج التقليدية للحوكمة

البيئية تركز على مقاربات تقنية واقتصادية لمعالجة التغير المناخي، دون أن تعير اهتمامًا كافيًا للبعد الاجتماعي والجندري. (Buckingham & Hansson 2004) وتعتبر الناشطات النسويات أن تجاهل هذه الأبعاد يؤدي إلى حلول غير عادلة، إذ قد تعمق السياسات البيئية من عدم المساواة القائم، بدلاً من معالجته، خاصة في الدول النامية، حيث تتحمل النساء العبء الأكبر من الأزمات البيئية. (MacGregor 2004, 45–67) ورغم ذلك استطاعت (النسوية البيئية) أن تقدم مفهومًا موسعًا للعدالة البيئية يتجاوز مجرد توزيع الموارد أو تقليل التلوث، ليشمل العدالة الجندرية، والاعتراف بأدوار النساء في إدارة الموارد الطبيعية، وضمان مشاركتهن في صياغة السياسات. هذا المفهوم يتحدى الإطار الضيق الذي تتبناه الكثير من الاتفاقيات المناخية، والذي يعرف العدالة البيئية من منظور اقتصادي أو جغرافي فقط. ومن خلال هذا التوسيع، أصبحت قضايا مثل (الحق في الأرض والمياه، وحماية المعارف التقليدية) جزءًا من أجندة العدالة البيئية، ما سمح بإدخال أصوات نسوية إلى المفاوضات البيئية.

ثانيًا: نقد المركزية الغربية في السياسات البيئية:

تنتقد (النسوية البيئية) ما تصفه بـ"المركزية الغربية" في الحوكمة البيئية العالمية، حيث يتم صياغة معظم السياسات من منظور الدول الصناعية، مع افتراض أن هذه النماذج قابلة للتطبيق عالميًا! هذه الرؤية تتجاهل التجارب المحلية للنساء في الجنوب العالمي، اللاتي يواجهن تحديات بيئية مغايرة وأكثر حدة، مثل (ندرة المياه أو تدهور التربة أو فقدان التنوع البيولوجي). ومن منظور نسوي بيئي، فإن استبعاد هذه الخبرات المحلية من المفاوضات والاتفاقيات يقلل من فعالية الحلول المقترحة، ويؤدي إلى إعادة إنتاج أنماط الهيمنة البيئية والجندرية على المستوى الدولي. ((Gaard 2015, 20–33

وتذهب (النسوية البيئية) إلى ابعد من ذلك وتعتبرأن "المركزية الغربية" في الحوكمة البيئية لا تظهر فقط في مواقع التفاوض أو هوية الممولين؛ بل في البنية المعرفية ذاتها التي تعرِف المشكلة وتحدد الحلول. فحين تُعمم نماذج وضعت في سياقات صناعية على أنها (وصفات عالمية) "كالتسعير الكربوني، والتعويض عبر أسواق الكربون، وأطر القياس المرتكزة حصراً على الانبعاثات" تصبح التجارب المحلية في الجنوب العالمي هامشية أو (حالات شاذة) يجب مواءمتها قسرًا. بهذه العدسة الانحيازية تُمحى أسئلة العدالة والتاريخ الاستعماري وعلاقات القوة الراهنة، حيث تختزل الطبيعة إلى (مخزون كربون) وكيف يدار بالمعادلات والاعتمادات، فيما تختزل النساء إلى (فئة مستهدفة) في استمارة مشروع لا إلى صانعات معرفة وشريكات في القرار. والنتيجة أن السياسات التي تُعدها مؤسسات دولية أو مانحون خارجيون تأتي غالبًا مغلفة بلغة ومعايير وإيقاعات زمنية لا تراعي مواسم الزراعة، أو أنماط الرعاية والعمل غير المأجور، أو أنظمة الملكية العرفية للأرض والماء التي تمسك النساء بخيوطها اليومية. وفي حالات عديدة، أدت برامج الحفظ والتشجير أو آليات التعويض الكربوني

إلى (تسييج) مواردٍ مشتركة أو إعادة توزيع حقوق الأرض بشكل يرسخ ملكية ذكورية رسمية ويقصي النساء عن مصادر رزقهن. كما رافق (التحول الطاقي) اندفاع نحو مشاريع متجددة واسعة النطاق نقلت عبء استخراج المعادن النادرة واستهلاك الأراضي إلى مجتمعات ريفية وهشة، من دون حمايةٍ كافية أو مشاركة فعلية في المنافع. ومن منظور (نسوي بيئي) فإن تغييب هذه الخبرات المقيمة خبرة النساء في تنظيم المياه والبذور، وفي تدبير المخاطر المناخية على مستوى الحيز المنزلي والمجتمعي، يقود إلى تشخيص ناقص وإلى حلول قصيرة النفس تعيد إنتاج اللامساواة؛ وبالتالي تمثيل رمزي للنساء في الوفود بدلاً من شراكة تفاوضية (خطط جندرية شكلية بلا ميزانيات) وبيانات غير مصنفة تُخفي التفاوت في التعرض والقدرة على الصمود. لذا تدفع (الإيكوفيمينية)* باتجاه إعادة توزيع السلطة المعرفية والمالية والإجرائية عبر عدة خطوات:

١-إشراك النساء المحليات والقيادات القاعدية منذ لحظة تعريف المشكلة.

٢-اعتماد مقاييس نجاح تتجاوز مؤشرات الكربون لتشمل الأمن الغذائي والزمني وأعباء الرعاية والصحة البيئية.

٣-إزالة حواجز الوصول إلى تمويل المناخ (اللغة، الضمانات، متطلبات التقارير).

٤-ضمان اعتراف قانوني بالحقوق العرفية المشتركة على الأرض والمياه.

عندئذ فقط تتقدم الحوكمة البيئية من (عولمة نموذج) إلى (تعدد نماذج) يستند إلى معرفة متجسدة وعادلة، فيغدو الاندماج بين العدالة البيئية والجندرية ليس تحسينًا تجميليًا، بل شرطًا لفعالية سياسات التكيف والتخفيف على الأرض. (Gaard 2015, 20–33)

ثالثًا: المطالبة بسياسات تشاركية وشاملة:

تطرح (النسوية البيئية) تصورًا مختلفًا جذريًا للحوكمة البيئية، يقوم على الانتقال من "الاستشارة" الشكلية إلى "صنع القرار المشترك" عبر إشراك النساء من خلفيات متنوعة بمن فيهن المجموعات المهمشة والسكان الأصليون في جميع مراحل دورة السياسة، وذلك عبر (تعريف المشكلة، جمع المعطيات، تصميم التدخلات، التنفيذ، المتابعة والتقييم). هذا التحول البنيوي لا يعني إضافة مقعد رمزي على طاولة التفاوض، بل إعادة ترتيب قواعد اللعبة نفسها، فالاعتراف بالمعارف المحلية بوصفها معرفة عاملة لا تقل قيمة عن الخبرة التقنية، ومن خلال احترام أنماط الملكية والاستخدام المستدام للأرض والمياه، واعتماد مبدأ "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة" كشرط للدخول في المشاريع المؤثرة على الموارد. وعندما تبنى السياسات بهذه الطريقة، تصبح أدوات التكيف مع تغير المناخ أو إدارة الغابات والمراعي والسيول أكثر ملاءمة للواقع الاجتماعي والبيئي، لأنها تستند إلى خبرات النساء اليومية في تدبير المياه والبذور والوقت والرعاية، وهي خبرات تكشف تكاليفًا غير مرئية غالبًا في نماذج التخطيط

التقليدية.(Harcourt & Nelson 2015, 101–125)

ولكي نترجم هذا النهج إلى ممارسة، تؤكد (النسوية البيئية) على لوازم مؤسسية محددة مثل ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي تضمن تمويلاً حقيقيًا لمكونات المشاركة والتمكين، وبنى مشاركة قادرة على الاستمرار لا تختزل في ورش عابرة، وتوفير خدمات مرافقة كالترجمة، ورعاية الأطفال، ودعم التنقل كل هذه التسهيلات تزيل العوائق العملية أمام مشاركة النساء. كما تدعو إلى "إنتاج مشترك للمعرفة" يزاوج بين القياسات العلمية والخرائط المجتمعية وسرديات الذاكرة البيئية؛ وإلى بروتوكولات مجتمعية تبين معايير القبول والرفض وآليات تقاسم المنافع والمساءلة. وتبرز هنا أهمية المؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والمكان والدخل، لأن غياب البيانات المفصلة يخفي تفاوتات جوهرية في التعرض للمخاطر وفي القدرة على الصمود، وبالتالي يفضي إلى سياسات محايدة ظاهريًا وجائرة فعليًا.(Harcourt & Nelson 2015)

اما الشفافية والمساءلة فهما الضمانة التي تحول دون انزلاق المشاركة إلى طقس شكلي. وتشدد (النسوية البيئية) على إتاحة المعلومات البيئية والمالية في صيغ مفهومة وفي أوقات مبكرة من دورة القرار؛ وإنشاء قنوات تظلم مستقلة يمكن اللجوء إليها عند انتهاك الحقوق؛ وإجراء مراجعات بيئية وجندرية دورية تتولاها جهات لا تربطها مصلحة بالمشروعات؛ وتبني أدوات "المساءلة الاجتماعية" مثل بطاقات التقييم المجتمعية والرقابة التشاركية على الأداء. وتعد اتفاقات تقاسم المنافع وآليات الحماية من "الاستحواذ الأخضر" جزءًا من هذه البنية، بحيث تصمم مشاريع الطاقة المتجددة أو الحفظ أو الزراعة الذكية مناخيًا بما يضمن عدم إقصاء النساء عن الأرض ومصادر الدخل، وبما يكفل نصيبًا عادلاً من المنافع والتوظيف والتدريب. (Harcourt & Nelson 2015)

هذا الإطار التشاركي لا يتعارض مع الكفاءة، بل يعيد تعريفها. فالسياسة "الناجحة" ليست تلك التي تسرع الإنجاز فحسب، بل التي تخفض كلفة الإخفاقات لاحقًا عبر ملاءمة أكبر للسياق، وثقة مؤسسية أعلى، وملكية اجتماعية تجعل التنفيذ والمتابعة أقل مقاومة وأكثر استدامة. وفي مستويات الإدارة الأوسع، يشجع (المنظور النسوي البيئي) على حوكمة متعددة المراكز تجمع بين الدولة والبلديات والمجالس القروية والروابط المهنية ومنظمات المجتمع، بحيث تدار الموارد على مستوى الحوض المائي أو المشهد البيئي لا وفق حدود إدارية جامدة. عند هذا التقاطع بين المشاركة والمعرفة المتجسدة والشفافية والمساءلة، تصبح العدالة البيئية والجندرية ليست إضافة أخلاقية على مشروع بيئي، بل شرطا معرفيًا ومؤسسيًا لسياساتٍ قادرة فعلاً على حماية الطبيعة وحياة الناس في آنٍ واحد.

المبحث الثاني

دور النسوية البيئية في تشكيل اتفاقيات المناخ العالمية

المقصود بـ (التأثير على أجندة المفاوضات المناخية الدولية) هو كيفية تغير الموضوعات ذات الأولوية وطريقة صياغتها على طاولة التفاوض تبعًا لمزيج من العلم، ف (تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ)، والضغوط الجيوسياسية والاقتصادية، وحركات المجتمع المدني، وتجارب البلدان المتضررة. قابلة للتغيير وفق الأجندة، فحين يظهر احتياج جديد أو يتبلور توافق سياسي حول فكرةٍ بعينها يصبح الزاماً من وضع الحلول والترتيبات؛ هكذا انتقل ملف الخسائر والأضرار من مطلب قديم لدول الجنوب إلى بند تفاوضي ملزِم، أفضى إلى قرار تاريخي بإنشاء صندوقٍ مخصص له، ما أعاد ترتيب النقاش حول التمويل والمسؤوليات وتوزيع الأعباء.(Calliari et al. 2020)

وبالمثل، شكل مؤتمر دبي (COP28) نقطة تحول في اللغة التفاوضية؛ حيث استطاع التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري في نص القرار للمرة الأولى، وربطه بتعجيل الخفض العميق للانبعاثات وبتمويلٍ موسع، مع اعتماد نتائج الجرد العالمي الأول لتقييم الفجوة بين الالتزامات والمسار الفعلي، ما دفع الأطراف لإعادة النظر في أهدافها وخطط التنفيذ الوطني. هذه التطورات لا تغير الكلمات فحسب؛ بل تعيد توجيه مسارات التمويل، وأولويات الطاقة، ومعايير المتابعة من التعهدات خلال الدورة التالية. (Puig et al. 2022, 175–183)كما توسعت الأجندة في المؤتمر لقضايا (عبر قطاعية) مثل إدماج المنظور الجندري، الذي ترسخ عبر (البرنامج المعزز لعمل ليما بشأن الجندر) وخطة العمل الجندرية، فأثرت هذه الإطارات على كيفية تصميم المشروعات، وجمع البيانات، وتخصيص التمويل، وعلى من يملك الصوت داخل قاعات التفاوض. بهذا المعنى، فالتأثير على الأجندة هو القدرة على تحويل المعايير المرجعية من التركيز الضيق على الكربون إلى رؤيةٍ أوسع تجمع العدالة، والتمويل، والانتقال العادل، بما يعيد تعريف النجاح في مفاوضات المناخ. (Calliari et al.,)

المطلب الأول: حضور الحركات النسوية البيئية في المنابر الدولية.

منذ (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، لم يقتصر انخراط (النسوية البيئية) على رفع الشعارات داخل قاعات المؤتمرات، بل تطور إلى حضور منظّم ومؤثر في هندسة الخطاب التفاوضي نفسه؛ فتشكيل هذا الحضور عبر مسارين متوازيين، **اولاً** مسار مجتمعي حركي قادته شبكات نسوية بيئية عبر التحالفات العابرة للحدود، **ثانياً** مسار مؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة للمناخ، حيث جرى الاعتراف بالنساء كأصحاب مصلحة مستقلين ضمن (تجمع النساء والنوع الاجتماعي) بوصفه قناة رسمية لتمثيل الخبرة النسوية

في جلسات الاستماع، والمداخلات التقنية، والفعاليات الجانبية. وبمرور الدورات التفاوضية لمؤتمرات الأطراف (COP)، تبلور منطق جديد؛ مفاده أن معالجة تغير المناخ لا يمكن أن ينفصل عن معالجة اختلالات السلطة والتمثيل والمعيشة التي تتجلّى جندريًا في جميع السياسات، وأن السياسات (الحيادية) ظاهريًا قد تنتج آثارًا غير متكافئة على النساء والفئات الهشة. (UN Women 2020, 4–15) هذا التحول لم يحدث دفعةً واحدة، بل عبر تراكم تكتيكي دؤوب. في كل دورة تفاوضية تطرح مسودات قرارات تتضمن صيغًا بين أقواس تتنازع عليها الوفود، وهنا يظهر عمل مجموعات الضغط النسوية؛ حيث اقترحت صيغ ترسخ لغة (الاستجابة الجندرية) في التخفيف والتكيف والتمويل، والدفع بإدراج التزامات واضحة لجمع بيانات مصنفة حسب (النوع الاجتماعي) والمطالبة بآليات متابعة تقيس لمن تصل (المنافع) لا كم (تخفض) الانبعاثات فقط. ومع مرور الوقت، انتقلت قضايا مثل المشاركة المتوازنة في هيئات صنع القرار، والتمويل المراعي للنوع الاجتماعي، والاعتراف بالمعارف المحلية والنسوية من الهامش إلى متن قرارات مؤتمرات المناخ العالمية. ومع كل خطوة مؤسسية كإقرار برامج عمل او خطط تنفيذية تعنى (بالجندر) تتوسع قدرة الفاعلين النسويين على مساءلة الأطراف والجهات الممولة عن التزاماتهم، وتحويل لغة المبادئ إلى معايير تشغيلية في تصميم المشاريع. MacGregor 2004).)

فعلى ارض الوقع أسهم هذا الحضور في إعادة تعريف ما يعد نجاحًا في السياسة المناخية فقط؛ فالحضور لم يعد القياس المقتصر على مؤشرات الكربون وحدها، بل شمل مؤشرات اجتماعية تكشف تكاليف غير مرئية في نماذج التخطيط التقليدية؛ وهي "أعباء الرعاية، وأمن الوقت والمياه والغذاء، وسبل الوصول إلى الأرض والطاقة والتمويل". وبهذا ظهرت أدوات عملية مثل "تقييمات الأثر الجندري للمشروعات، والميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن برامج المناخ، وآليات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في المشاريع المؤثرة على الموارد". كل هذا دفع (النسوية البيئية) باتجاه أنماط مشاركةٍ تتجاوز (الاستشارة الرمزية) إلى الإنتاج المشترك للمعرفة، حيث ترابطت القياسات العلمية مع خرائط المجتمع وسرديات الذاكرة البيئية التي تحملها النساء، لا سيما في المناطق الريفية والمتأثرة بالجفاف والفيضانات وتدهور التربة. (Flavell 2024, 31–51)

ومع أن الطريق ما يزال مليئًا بالفجوات بين النصوص الطموحة وآليات التنفيذ، وبين حضور تمثيلي وحضور فعلي في صنع القرارت، فقد صار واضحًا أن إدماج العدالة الجندرية يعزز فعالية الاتفاقيات المناخية ولا يضعفها. فسياسات التكيف المصممة بمشاركة النساء تظهر معدلات التزام أعلى، وتقلل هدر الموارد عبر المواءمة مع المعطيات المحلية، وتزيد من مرونة المجتمعات في مواجهة الصدمات المناخية. كما أن الاعتراف بالحقوق العرفية والموارد المشتركة التي تشارك النساء في إدارتها يحد من (الاستحواذ الأخضر)

ويخلق حوافز لتقاسم المنافع، على المستوى الإستراتيجي. وعبر كل هذا استطاعت هذه المقاربة أن تغير اتجاه بوصلات التمويل الدولي؛ إذ باتت الجهات الممولة تشترط خططًا جندرية ومؤشرات متابعة، الأمر الذي يضغط على الحكومات لإدماج الجندر في مساهماتها المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية، ويخلق دورة تغذية راجعة تنقل فيها دروس الممارسة إلى نصوص التفاوض في الدورات اللاحقة.(Chan et al. 2022, 630)

باختصار، ما بدأ كجهد لتصحيح (تحيز مفاهيمي) تحول إلى إعادة صياغة قواعد اللعبة المناخية؛ من خلال المنطقٍ القديم الذي يركز على (كم طنًّا من الكربون نخفض؟) إلى منطق جديد يسأل أيضًا (من يشارِك؟ من يستفيد؟ من يتحمل الكلفة؟). بهذا المعنى، يشكل حضور (النسوية البيئية) في مؤتمرات الأطراف ومؤسسات المناخ العالمية، رافعة معرفية ومؤسسية تقارب تغير المناخ كمسألة عدالة، بقدرما هو مسألة كربون، وتدفع الأجندة الدولية نحو استجابات أكثر شمولًا وإنصافًا واستدامة.

المطلب الثاني: تعزيز مفهوم العدالة المناخية الجندرية.

عندما دفعت (النسوية البيئية) باتجاه توسيع مفهوم العدالة المناخية ليشمل البعد الجندري، لم يكن الأمر مجرد إضافة لفظية إلى القاموس التفاوضي؛ بل إعادة تعريف لموضوع العدالة ذاته من نقطة جوهرية وهي (من يخفض الانبعاثات؟) إلى (من يتحمل الكلفة؟ ومن تحجب عنه المنافع؟). فالتغير المناخي لا يقع على الأجساد والبيئات بالتساوي؛ إذ تتقاطع آثاره مع أنماط عمل غير مأجور تقوم به النساء تاريخيًا، كجلب المياه والحطب والرعاية المنزلية، فتتفاقم ندرة الوقت لديهن حين تقل الموارد أو تتكرر موجات الجفاف والفيضانات. ونتيجة ذلك، يرتفع العبء الصحي المرتبط بنقص المياه النظيفة وتلوث الهواء داخل المنازل، وتزداد هشاشة سبل العيش الريفية التي تعتمد على الزراعة الصغيرة وتربية المواشي والبذور المحلية، وهي مجالات تمسك النساء بخيوطها اليومية من دون اعتراف كافٍ في الملكية والقرار. ففي السياقات الحضرية الهشة، يترجم المناخ إلى مخاطر على السلامة أثناء الكوارث أو الانقطاع الطويل للخدمات، حيث تتقلص حرية الحركة وتتعقد فرص الوصول إلى الملاجئ الآمنة والرعاية الصحية، بينما تُصبح أعمال الرعاية شبكة أمان يقدمنها من دون دعم مؤسسي. (Terry 2009, 10)

هذا التشخيص الجندري للاختلالات دفعت الحركات النسوية إلى تغيير لغة المفاوضات من حيادٍ ظاهري إلى التزامات تشغيلية قابلة للقياس. فلم تعد مشاركة النساء تُذكر بوصفها هدفًا أخلاقيًا؛ بل شرطًا لفعالية مشاريع التكيف والتخفيف، وذلك عبر اهم الخطوات:

١- إشراكهن في تصميم نظم الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية او الحروب.

٢- توجيه التمويل نحو تقنياتٍ تقلل الأعباء المنزلية وزيادة كفاءة استخدام المياه والطاقة.

٣- تكييف خدمات الإرشاد الزراعي والائتمان الصغير مع احتياجات المزارعات.

كما استطاعت (النسوية البيئية) تحويل الحديث عن (بناء القدرة على الصمود) إلى سياسات ملموسة تتعاطى مع حقوق الملكية، والإرث، والهوية القانونية، التي تحدد من يحصل على التعويضات ومن يوقّع عقود الأراضي ومن يدخل أسواق الكربون أو سلاسل القيمة الخضراء. ومع إدراج جمع بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي في خطوط الأساس ومؤشرات المتابعة، صار ممكنًا رؤية فجوات الوصول إلى الطاقة النظيفة أو التمويل المناخي، ومن ثم إلزام البرامج بسدها عبر ميزانيات مستجيبة للجندر، وآليات تقاسم منافع تسجل مسبقًا بالعقود. (Arora-Jonsson 2011, 744–751) ففي الريف والمناطق الأصلية، حيث تمتلك النساء معارف محلية دقيقة بإدارة البذور والمياه والتنوع البيولوجي، جعلت (المقاربة النسوية) نقل هذه الخبرات من الهامش إلى صلب الحلول الموضوعية، وذلك عن طريق عدة خطوات، **اولاً** زراعة متكيفة مع المناخ تقودها شبكات نسائية، **ثانياً** حوكمة موارد تستند إلى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، **ثالثاً** ترميم للمناظر البيئية يعترف بالقيم غير السوقية للأرض والمياه والغطاء النباتي. اما في المدن، أعادت هذه اللغة ترتيب أولويات التخطيط المناخي لتشمل، **اولاً** سلامة التنقل، **ثانياً** إتاحة المساحات والخدمات التي تُخفض عبء الرعاية، **ثالثاً** تضمين قدرة الأسر التي تتزعمها نساء على الوصول إلى برامج العزل الحراري والطاقة المتجددة والتمويل الصغير. وعلى مستوى الهجرة والنزوح المناخي، فقد اهتمت كذلك بسياسات تراعي الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتضمن وثائق الهوية والائتمان، وتوفيرسبل العيش الآمنة للنساء خلال الأزمات الممتدة. (Allan & Bhandary 2024, 153–166) وبالتوازي مع مفهوم (النسوية البيئية) انتقل مفهوم (العدالة المناخية) من قياس أحادي الكربون، إلى سلة أوسع من النتائج الاجتماعية والبيئية وهي "أمن غذائي ومائي محسن، تخفيض لأعباء الرعاية، توسع في ملكية النساء للأصول وحقوقهن في القرار، وحضور تفاوضي فعلي وليس رمزي داخل المؤسسات المنفذة". هذه النقلة لم تغيّر سردية الإنصاف فحسب؛ بل حسنت الأداء، فالمشروعات التي صممت بلغة جندرية واضحة أظهرت معدلات اعتماد أعلى، ونتائج أكثر استدامة، وتكاليف إصلاح أقل؛ لأنها وُضعت على مقاس الواقع لا على مقاس نماذج عامة. هكذا، تغدو المساواة الجندرية في سياسات التكيف والتخفيف جزءًا لا يتجزأ من فعالية الاستجابة المناخية، وتتحول (النسوية البيئية) من حركة احتجاج إلى إطار عمل يعيد توزيع الصوت والمعرفة والموارد بما يضمن أن الانتقال الأخضر لا يعيد إنتاج اللامساواة، بل يفككها.

المبحث الثالث

دراسة حالة – النسوية البيئية في اتفاقية باريس للمناخ.

المطلب الأول: خلفية عن اتفاقية باريس وأهميتها:

عندما نتحدث عن (اتفاقية باريس) فأن إدماج البعد الجندري فيها لا يقتصر على إشارة عامة إلى "تمكين المرأة"، بل يمر عبر ثلاث نصوص مترابطة (النص القانوني، والقرارات التنفيذية المرافقة، ثم ممارسات التمويل والتنفيذ على مستوى الدول والمشروعات). وعلى مستوى النص، تضع ديباجة الاتفاقية التزامًا معياريًا بأن تكون إجراءات مواجهة تغير المناخ مراعية "لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء". وتنتقل هذه الروح من الديباجة إلى أحكام تشغيلية صريحة؛ فالمادة (٧) الخاصة بالتكيف تنص على أن يبنى التكيف على نهج "مستجيب للاعتبارات الجندرية و تشاركي وشفاف بالكامل"، بما يعني أن تصميم سياسات إدارة المخاطر المناخية وتحديد أولويات الاستثمار ينبغي أن يستوعبا اختلاف أنماط التعرض والقدرة على الصمود بين النساء والرجال. وبالمثل، تؤكد المادة (١١) المتعلقة ببناء القدرات أن برامج التدريب ونقل المعرفة يجب أن تكون "مستجيبة للجندر" ومبنية على احتياجات البلدان والفاعلين المحليين؛ أي أن تكيف الأدوات والمعارف تجد الحلول العملية لعلاج الفجوات في الوصول إلى الموارد، والملكية، والائتمان، التي تؤثر على النساء على نحوٍ خاص. (United Nations 2015) غير أن اللغة المعيارية في (اتفاقية باريس) اكتسبت فاعليتها عبر قرارات مؤسسية لاحقة رسخت "العمل الجندري" داخل منظومة المناخ. ومع اعتماد "برنامج عمل ليما بشأن الجندر"* (هو إطار عمل مؤسسي اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يهدف إلى ترسيخ "العمل الجندري" داخل منظومة المناخ عبر الانتقال من المبادئ العامة إلى التزامات عملية. يسعى البرنامج إلى تعزيز التوازن بين الجنسين وإدماج المنظور الجندري في كافة السياسات المناخية (التخفيف، التكيف، التمويل). وقد تم تطويره لاحقاً إلى "برنامج عمل معزز" مصحوب بخطة عمل جندرية محددة، تُلزم الدول ببناء قدرات المفاوضين، واعتماد مؤشرات قياس مصنفة جندرياً، وتخصيص تمويل يضمن المشاركة الفعالة للنساء في دورة صنع القرار المناخي) تم تطويره إلى برنامج معزّز وخطة عمل جندرية محددة، اعطت للأطراف التزامات عملية مثل: بناء قدرات المفاوضين/ات على دمج الجندر، إدخال مؤشرات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي في المتابعة والتقييم، تخصيص تمويل للأنشطة التي تضمن مشاركة النساء وبخاصةٍ من المجتمعات الريفية والسكان الأصليين في جميع مراحل الدورة السياسية. هذا الإطار دفع الأجهزة المعنية بالتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتكيف إلى مراجعة أدلتها الإجرائية وإدراج أسئلة جندرية واضحة عند إعداد خطوط الأساس، وتقييم المخاطر، واختيار البدائل . (Rajamani 2016493–514)

على مستوى التمويل، أعاد (اتفاق باريس) تشكيل سلوك الصناديق الدولية الكبرى ولا سيما الصندوق الأخضر للمناخ نحو اشتراط سياسات وخطط جندرية لكل مشروع وبرنامج. عمليًا، لم يعد كافيًا وصف "المستفيدات"؛ بل يطلب تحليل تأثيرات المشروع على أعمال الرعاية غير المدفوعة، وحرية الحركة، وحقوق الأرض والمياه، وإتاحة التقنيات النظيفة، ومع توضيح كيف سيوزع العائد ومن يملك القرار داخل المجتمع. كما شجع هذا التحول على أدوات استجابة ملموسة، ومن ضمن هذه الادوات هي: (Rajamani 2016)

١-قنوات تمويل صغيرة لمشاريع تقودها نساء في الزراعة الذكية مناخيًا.

٢-توسيع الوصول إلى الطاقة النظيفة داخل المنازل للحد من التلوث الهوائي وأعباء الوقت.

٣-إدماج النساء في سلاسل القيمة الخضراء عبر التدريب والاعتماد والربط بالأسواق.

ترجمة هذه الالتزامات إلى السياسات الوطنية التي ظهرت تدريجيًا في وثائق "المساهمات المحدّدة وطنيًا" وخطط التكيّف الوطنية؛ إذ أخذت دول عديدة تدخل تشخيصًا جندريًا في قطاعات المياه والطاقة والزراعة والتمدن، وتضع إجراءات لتصحيح فجوات المشاركة والملكية والوصول إلى الائتمان. كما انعكس ذلك في آليات "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمشروعات المؤثرة على الموارد، وفي إدخال أدوات المساءلة الاجتماعية" ، ومن اجل أن لا تبقى المشاركة رمزية، اخذت هذه الدول بعض الخطوات للعمل وفق الخطة الموضوعة من قبل الاتفاقية وهي، **اولاً** نشر معلومات المشاريع بصرامة، **ثانياً** إنشاء قنوات تظلّم ميسورة الوصول، **ثالثاً** مراجعات دورية مستقلة للأثر الجندري والبيئي. ومع تراكم هذه الممارسات، تغير تعريف نجاح السياسات المناخية؛ فلم تعد تقاس بخفض الانبعاثات وحدها، بل بقدرة التدخلات على تخفيف أعباء الرعاية، وتحسين أمن المياه والغذاء، وتوسيع ملكية النساء للأصول، ورفع حضورهن الفعلي في صنع القرار. هذا كله لا يعني زوال الفجوات؛ فما زالت تحديات قائمة تتعلق بتفاوت جودة التحليلات الجندرية بين الدول، وندرة البيانات المصنفة، وتأخر إدماج الجندر في بعض خطوط التمويل أو الهيئات التقنية، إضافة إلى فجوة معروفة بين النصوص الطموحة على المستوى الدولي وقدرات التنفيذ المحلية. ومع ذلك، أطلقت (اتفاقية باريس) دينامية صعبة الرجوع عنها؛ إذ صار المنظور الجندري جزءًا من المعمار المؤسسي للمناخ، يضغط على الأطراف والجهات الممولة لتحويل الشعارات إلى تصميمات تشغيلية، ويمنح الحركات (النسوية البيئية) سلمًا مؤسسيًا لتصعيد المطالب في موضوع العدالة من قاعة التفاوض، إلى بند في خطة التمويل، ومن توصية عامة، إلى مؤشر أداء يقاس ويحاسب عليه. بهذه الطريقة، يظهر كيف تحول "التأثير النسوي" من حاشية على نص الاتفاق إلى قوة تعيد ترتيب أولويات التكيف والتخفيف، وتربط بين الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية على نحو يجعل الاستجابة المناخية أكثر إنصافًا وفاعلية للجميع دون استثناء.Obergassel et al., 2025)

وقبل بدء (مؤتمر باريس) نظمت منظمات نسوية بيئية تحالفات ضغط قوية مثل (Women and Gender Constituency)، وهو تحالف رسمي معتمد من قبل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ، ويضم أكثر من ٣٠ منظمة من مختلف أنحاء العالم. ركزت هذه المنظمات على ضرورة إدماج العدالة الجندرية في الاتفاقية، مستندة إلى قرارات سابقة مثل القرار CP.18/٢٣ (الدوحة ٢٠١٢) الذي دعا إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات التفاوض، وخلال المفاوضات، مارست هذه الحركات ضغطًا متواصلاً على الوفود، وقدمت نصوصًا مقترحة لتضمينها في الديباجة وأجزاء أخرى من الاتفاقية، بحيث تشير إلى حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والعدالة بين الأجيال، والعدالة الجندرية كعناصر أساسية في العمل المناخي. ((Gay-Antaki & Liverman 2018, 451-470

المطلب الثاني: التحديات في تطبيق البعد الجندري بعد باريس:

نجحت الضغوط (النسوية البيئية) في إدراج نصوص مهمة في (ديباجة اتفاقية باريس)، التي تعترف صراحةً بضرورة احترام وتعزيز مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ. ورغم أن هذه الإشارات جاءت في الديباجة وليست في المواد الإلزامية، إلا أنها تشكل سابقة في تاريخ الاتفاقيات المناخية؛ إذ إنها المرة الأولى التي يعترف فيها بالترابط المباشر بين العدالة الجندرية والعمل المناخي في اتفاقية دولية كبرى. كما أسفرت هذه الجهود عن اعتماد خطة عمل بشأن النوع الاجتماعي في مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين (بون ٢٠١٧)* هو الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف التي عُقدت في بون برئاسة دولة فيجي، ويُعد نقطة تحول تاريخية في مسار "الدبلوماسية النسوية المناخية". تكمن أهميته الجوهرية في اعتماده الرسمي لأول "خطة عمل جندرية ،التي جاءت لتفعيل "برنامج عمل ليما" ونقله من حيز النقاش النظري إلى حيز التطبيق الفعلي، عبر وضع أهداف محددة لزيادة مشاركة المرأة في الوفود المفاوضة وضمان دمج منظور النوع الاجتماعي في جميع وسائل التنفيذ (التمويل، التكنولوجيا، وبناء القدرات). والتي تمثل امتدادًا مباشرًا للالتزامات المبدئية التي رسختها (اتفاقية باريس). (UNFCCC 2016)

مرحلة التنفيذ هي (الاختبار الحقيقي) لإدماج البعد الجندري في العمل المناخي، وهنا تتبدى الفجوات المتراكبة، وتبدأ من وثائق المساهمات المحددة وطنيًا نفسها. فكثير من الـNDCs تدرج لغة عامة عن (تمكين المرأة) أو (المشاركة الشاملة)، لكنها نادرًا ما تحول هذه اللغة إلى إجراءات تشغيلية محددة بجهة مسؤولة وزمن محدد وموازنة ومؤشرات قياس ثابتة؛ والسبب في ذلك ليس ضعف النوايا دائمًا، بل لأن الترجمة من التزامات دولية إلى خطط قطاعية تمر عبر وزارات وهيئات تعمل في منهجيات مؤسسية منفصلة؛ بمعنى ادق فوزارة البيئة تكتب الالتزام، ووزارات المياه والطاقة والزراعة تنفذ من دون أدوات واضحة لدمج الجندر في دورات المشروع، مما يؤدي الى تهمش الأسئلة الجوهرية، مثل من يملك الأرض؟ ومن يصل إلى الائتمان؟

ومن يتحمّل أعباء الوقت والرعاية حين تتغير نظم المياه أو الطاقة؟ هذه الاسئلة تضاف إلى مجموعة اخرى من العوائق، من بينها نقص البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وضعف القدرات الإحصائية، وهو ما يجعل وضع خط أساس اجتماعي جاد والمتابعة أمرًا صعبًا، فتظل الفجوات غير مرئية وبالتالي غير ممولة وغير مستجاب لها. وعلى جبهة التمويل، تبدو الفجوة أكثر تعقيداً. فمع أن صناديق كبرى باتت تشترط (سياسات جندرية) في الملفات المقدمة، إلا أن الجزء الأكبر من التمويل يتجه إلى مشروعات بنية تحتية كبيرة تقاس بالكيلوواط والطن الكربوني، بينما تتقلص الحصة المتاحة لمشروعات محلية تقودها نساء في الزراعة المتكيفة أو الطاقة اللامركزية أو إدارة المياه. كل هذا يجعل عمل (المنظمات النسوية) في مواجهه عوائق إجرائية ومالية تقصيها فعليًا، ومن ضمن هذه العوائق مثلاً (متطلبات ضمانات وائتمان وتتبع مالي معقد، ونماذج تقارير بلغة تقنية لا توفر لها خبراتها، والحاجة إلى شريك معتمد يقتطع جزءًا من المنحة مقابل الامتثال). وحتى عندما يخصص خط تمويل مراعيًا للجندر، فإن دورته القصيرة والغير ملائمة لديناميات التغيير الاجتماعي تفضي إلى حلول سطحية وسريعة، لا توفر تراكم أثرًا مؤسسيًا؛ والنتيجة أن الكثير من المشاريع الكبيرة تضيف مكون جندري صغيرًا على الهامش لتلبية اشتراطات المانحين من دون أن تؤثر في تصميم المشروع أو في توزيع المنافع والسلطة الداخله. (Bee & Smith 2016, 447–461)

وهنا تتجلّى "الرمزية" أيضًا في آليات المشاركة، حيثُ يستدعى تمثيل نسائي إلى ورش استشارة متأخرة في دورة القرار، من دون وقت كافٍ للاطلاع على الوثائق أو موارد لتيسير المشاركة الفعلية، مثل (القيود العملية للغة، وتكاليف التنقل، وغياب رعاية الأطفال، وضعف الاتصال الرقمي) كل هذا يجعل الحضور الشكلي ممكنًا لكن التأثير محدودًا. وفي القطاعات التقنية كالطاقة والنقل، يستمر التحيز المهني الذكوري باقصى خبرات النساء من لجان التصميم والمشتريات وفرق التشغيل والصيانة، فتعاد إنتاج حلول لا ترى اقتصاد الوقت ولا أعباء الرعاية ولا قيود الملكية، التي تمنع النساء من الاستفادة من حوافز تركيب الطاقة الشمسية أو الوصول إلى قروض الكفاءة الطاقية. اما في الريف، قد تؤدي مشاريع الحفظ أو التعويض الكربوني إلى تسييج أخضر مما يقيد الوصول إلى موارد مشتركة كانت النساء يعتمدن عليها، من دون بروتوكولات موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة تحمي حقوقهن وتعترف بمعرفتهن المتجسّدة بإدارة البذور والمياه والتنوّع الحيوي. ((Bee & Smith 2016

أن تعقد المعضلة أكثر مع أنظمة القياس والإبلاغ والتحقق التي تظل متمحورة حول الكربون. فعندما تختزل المحاسبة فقط إلى أطنان مكافئ CO_2، فهنا تختفي نتائج اجتماعية حاسمة، مثل تخفيف أعباء الرعاية، وتحسن أمن المياه والغذاء، وتوسع ملكية النساء للأصول، وحضورهن الفعلي في صنع القرار. وبالتالي غياب مؤشرات اجتماعية ملزمة ضمن أطر المتابعة الوطنية، مما يبقى (الخطط الجندرية) ملحقًا لغويًا لا يدخل في

صلب معايير الأداء التي تُكافأ أو تعاقب. كذلك تظل آليات التظلم والحوكمة البيئية والاجتماعية غير معروفة أو عسيرة النفاذ بالنسبة للنساء، ما يقلل من جدوى المساءلة ويترك فجوة بين النصوص الطموحة والواقع التنفيذي. هذا كله لا يعني استحالة التقدم، لكنه يوضح لماذا تتعثر النوايا الحسنة عند عتبة التنفيذ. تجاوز هذه المعضلات يتطلب تحويل الجندر من شرط امتثال إلى منطق تصميم يكون وفق خطوات جدية وحقيقية متمثلة ب:

١-تضمين تحليلات جندرية ملزمة في دراسات الجدوى.

٢-ربط الموافقات بمؤشرات اجتماعية تقاس دوريًا وتُنشر.

٣-مواءمة دورات التمويل مع زمن التغيير المؤسسي والمجتمعي.

٤-إنشاء نوافذ ومنصات تمويل وسيطة تمكن الفاعلين المحليين والنسويين من النفاذ.

٥-تطوير قدرات الوزارات القطاعية وهيئات الإحصاء على إنتاج بيانات مصنفة تغذي قرارات الإنفاق.

كما يحتاج الأمر إلى إعادة توزيع سلطة الخبرة داخل اللجان الفنية وهيئات المشتريات، بحيث تصبح معرفة النساء المحلية جزءًا من (العلم العامل) لا مادةً تستأنس بها في الهوامش. عند هذه النقطة فقط، يغادر البعد الجندري منطق (الملحق) إلى قلب مشروع انتقالٍ أخضر عادل، وتتحول الالتزامات الدولية إلى آثار ملموسة في حياة الناس وفي قدرة المجتمعات نساءً ورجالًا على التكيف والصمود. (MacGregor 2004)

تكشف تجربة اتفاقية باريس أن النسوية البيئية حققت اختراقًا مهمًا في الخطاب المناخي عبر إدماج العدالة الجندرية في لغة الاتفاقيات الدولية، إلا أن فعالية هذا التأثير تظل مرهونة بآليات المتابعة والمساءلة وقدرة الدول على ترجمة المبادئ إلى سياسات وطنية. وبذلك تواجه الحركات النسوية البيئية تحديًا مزدوجًا يتمثل في حماية المكاسب الخطابية وتحويلها إلى ممارسات تنفيذية تنعكس فعليًا على النساء والمجتمعات الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي..

الخاتمة :

يُظهر التحليل أن النسوية البيئية لعبت دورًا محوريًا في إعادة تشكيل النقاشات المناخية العالمية، عبر ربط العدالة البيئية بالعدالة الجندرية، وتوسيع نطاق قضايا المناخ ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تمسّ حياة النساء والمجتمعات المهمشة. وقد أسهم هذا المنظور في إدماج لغة جديدة في الاتفاقيات الدولية تعترف صراحة بالترابط بين حقوق المرأة والعمل المناخي، كما تجلى ذلك في اتفاق باريس للمناخ. ولم تكن هذه المكاسب وليدة المصادفة، بل نتاج سنوات من الضغط المنظم والعمل التشاركي الذي قامت به منظمات المجتمع المدني النسوي، والأكاديميات، والناشطات على المستويين المحلي والدولي.

مع ذلك، يكشف التحليل عن فجوة واضحة بين الاعتراف الخطابي بحقوق المرأة في النصوص الدولية وبين التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات على المستوى الوطني؛ إذ ما تزال العديد من خطط المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)تفتقر إلى آليات مؤسسية تضمن مشاركة النساء في صنع القرار المناخي، كما يظل التمويل المناخي المراعي للبعد الجندري محدودًا وغير متكافئ. ويضاف إلى ذلك استمرار ما يمكن تسميته بـ«المركزية الغربية» التي تُقصي المعارف المحلية والخبرات الميدانية للنساء في الجنوب العالمي من عملية صياغة السياسات المناخية.

الاستنتاجات:

وعليه، يمكن الاستنتاج أن تقييم تجربة النسوية البيئية داخل منظومة الحوكمة البيئية الدولية يبيّن أن التأثير الفعلي لهذه الحركة لن يتحقق إلا بالانتقال من مرحلة التأثير على الخطاب إلى مرحلة إعادة تشكيل هياكل صنع القرار وآليات التنفيذ، بحيث تصبح العدالة الجندرية جزءًا أصيلًا من الاستراتيجيات المناخية، لا مجرد عنصر رمزي في الوثائق الدولية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Agarwal, Bina. “Gender and Environmental Governance.” *Oxford Review of Economic* Agarwal, Bina. “Gender and Environmental Governance.” *Oxford Review of Economic Policy* 26, no. 2 (2010): 287–300.
2. Allan, J. I., and R. R. Bhandary. “What’s on the Agenda? UN Climate Change Negotiation Agendas since 1995.” *Climate Policy* 24, no. 2 (2024): 153–166.
3. Arora-Jonsson, Seema. “Virtue and Vulnerability: Discourses on Women, Gender and Climate Change.” *Global Environmental Change* 21, no. 2 (2011): 744–751.
4. Bee, Beth A., and Karen Smith. “Gender and Climate Change: The Impacts of Climate Change on Women.” *Geography Compass* 10, no. 12 (2016): 447–461.
5. Buckingham, Susan, and V. Hansson. “The Gender–Environment Connection: A Key Dimension of Sustainable Development.” *Geographical Journal* 170, no. 4 (2004): 243–254.
6. Calliari, Elisa, Olivia Serdeczny, and Lisa Vanhala. “Making Sense of the Politics in the Climate Change Loss & Damage Debate.” *Global Environmental Change* 64 (2020): 102133.
7. Chan, Sander, Thomas Hale, and Oscar Widerberg. “Assessing the Effectiveness of Orchestrated Climate Action by Non-State and Subnational Actors.” *Nature Climate Change* 12, no. 7 (2022): 630.
8. Flavell, Jack. “From Gender-Blind to Gender Bind: Foregrounding Gender in the History of the UNFCCC.” *Global Environmental Politics* 24, no. 1 (2024): 31–51.
9. Gaard, Greta. “Ecofeminism and Climate Change.” *Women’s Studies International Forum* 49 (2015): 20–33.
10. Gaard, Greta, and Lori Gruen. “Ecofeminism: Toward Global Justice and Planetary Health.” *Society & Nature* 2, no. 1 (1993): 1–35.

11. Gay-Antaki, Miriam, and Diana Liverman. "Climate for Women? Gender Policy and the United Nations Framework Convention on Climate Change." *Environment and Planning E: Nature and Space* 1, no. 3 (2018): 451–470.
12. Harcourt, Wendy, and Ingrid Nelson, eds. *Practising Feminist Political Ecologies: Moving Beyond the 'Green Economy'*. London: Zed Books, 2015.
13. MacGregor, Sherilyn. *Beyond Mothering Earth: Ecological Citizenship and the Politics of Care*. Vancouver: UBC Press, 2004.
14. MacGregor, Sherilyn. "Only Resist: Feminist Ecological Citizenship and the Politics of Climate Change." *Hypatia* 29, no. 3 (2014): 617–633.
15. Merchant, Carolyn. *The Death of Nature: Women, Ecology, and the Scientific Revolution*. San Francisco: Harper & Row, 1980.
16. Obergassel, Wolfgang, et al. "The Potential of International Institutions to Foster Transitions: The Example of the Global Stocktake under the Paris Agreement." *Environmental Innovation and Societal Transitions* 57 (2025): Article 101005.
17. Puig, Daniel, Fatemeh Bakhtiari, Saleemul Huq, and N. Nasr. "Loss and Damage in the Global Stocktake." *Climate Policy* 22, no. 2 (2022): 175–183.
18. Rajamani, Lavanya. "Ambition and Differentiation in the 2015 Paris Agreement: Interpretative Possibilities and Underlying Politics." *International and Comparative Law Quarterly* 65, no. 2 (2016): 493–514.
19. Shiva, Vandana. *Staying Alive: Women, Ecology, and the Scientific Revolution*. London: Zed Books, 1988.
20. Terry, Geraldine. "No Climate Justice without Gender Justice: An Overview of the Issues." *Gender & Development* 17, no. 1 (2009): 10.
21. UNFCCC Secretariat. *The Paris Agreement: Preamble and Gender References*. Bonn: UNFCCC, 2016.
22. UN Women. *Women at the Frontlines of Climate Action*. New York: UN Women, 2020.
23. United Nations. *Agenda 21: Programme of Action for Sustainable Development*. New York: United Nations, 1992.
24. United Nations. *Paris Agreement*. New York: United Nations, 2015.
25. Warren, Karen J. *Ecofeminist Philosophy: A Western Perspective on What It Is and Why It Matters*. Lanham: Rowman & Littlefield, 2000.